اقتصاد

نتنياهو يتسلح بالموازنة لتمديد ولايته

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يدرس رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إمكانية تقديم ميزانية لفترة السنتين للأعوام 2025-2026. وستسمح له هذه الخطوة بتجنب حل الكنيست تلقائيا في 31 مارس/ آذار المقبل إذا لم يتم تمرير الميزانية بحلول ذلك الوقت، وكذلك الحفاظ على ائتلافه. ويشرح موقع «كالكاليست» الإسرائيلي أنه إذا تم اتخاذ قرار بتقديم ميزانية لمدة عامين، فسيكون من الضروري تغيير التشريعات وستكون هناك حاجة إلى وقت إضافي لبناء ميزانية العام 2025، والتي تم تأجيلها بالفعل. وهذا سيسمح لرئيس الوزراء ووزير المالية بتسليئيل سموتريتش بالمطالبة بتأجيل موعد تقديم الميزانية وبالتالي منع حل الكنيست. ووفقا للقانون الأساسي للكنيست، إذا لم يتم إقرار الميزانية بحلول 31 مارس، يصار إلى حل الكنيست تلقائيا. وهناك سابقة لمثل هذا التشريع، عندما سنت الحكومة البديلة لنتنياهو خلال فترة كورونا عددا من القوانين التي أجلت الموعد النهائي المطلوب لتمرير الموازنة. إذا تم إقرار ميزانية السنتين، فسيسهل ذلك بشكل كبير على حكومة نتنياهو الحالية الاستمرار في الوجود حتى الانتخابات في عام 2026.

ويضيف الموقع الإسرائيلي أنه كان من المفترض أن يكون العمل على موازنة 2025 في مراحله النهائية بالفعل. حتى الآن، لم تلتزم الحكومة بأوقات العمل على الموازنة، وقد أدى ذلك إلى الشك في أن رئيس الوزراء ووزير المالية لا يعتزمان إقرار الموازنة على الإطلاق. ويتابع: «من المفترض أن تكون موازنة 2025 تقشفية تتضمن زيادات ضريبية بسبب الإنفاق الحكومي الذي تم خلقه نتيجة الحرب والسلوك المالي غير المسؤول من جانب الحكومة.

وكان من المفترض أن توافق الحكومة على موازنة العام 2025، لكن لا أثر لذلك بعد. وبحسب تصريحات وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، فإنه سيبدأ العمل بالموازنة فقط «بعد الأعياد»، أي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وقال مسؤول كبير في وزارة الخزانة لـ «كالكاليست» إن هذه خطوة «منطقية بالنسبة للحكومة فقط ولكنها غير منطقية بالنسبة لبقية إسرائيل». ووفقا لمسؤول كبير في مكتب رئيس الوزراء، لم يتم اتخاذ قرار بعد بشأن هذه المسألة، ولكن الأساس المنطقي وراء ذلك هو توفير «الاستقرار»، لكنه لم يحدد ما إذا كان الأمر يتعلق باستقرار الاقتصاد أو الائتلاف الحكومي، وفق تعبير الموقع الإسرائيلي. واعترف المسؤول الكبير بأن موازنة السنتين بها عيوب مثل «الافتقار إلى المرونة التي ستجعل من الصعب التعامل مع الأزمة الاقتصادية التي نتجه نحوها، لذلك لم يتخذوا بعد قرارا نهائيا بشأن هذه القضية». وفقا لوزارة الخزانة الإسرائيلية، بلغ العجز الحكومي في يونيو/ حزيران 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو واحد من أعلى المعدلات في تاريخ إسرائيل وبعيدا عن السقف الذي يسمح به قانون الميزانية (6,6% من الناتج المحلي الإجمالي). وخفضت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لإسرائيل من A+ إلى A، مع نظرة مستقبلية سلبية. ووفقاً لموقع «غلوبس» الإسرائيلي، فإن وكالة التصنيف الائتماني الدولية تعتقد أن هناك احتمالاً كبيراً لخفض إضافي للتصنيف قريباً.

معرض توظيف في الصين، 2 أغسطس 2024 (Getty)

ارتفاع البطالة بين شباب الصين

قالت هيئة الإحصاء الصينية الجمعة إن معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عاماً في الصين، باستثناء الطلاب، ارتفع إلى 17,1% في يوليو/تموز من 13,2% في الشهر السابق، مع امتناع أصحاب العمل في الاقتصاد البالغ حجمه 19 تريليون دولار عن التوظيف. دفعت سلسلة من المؤشرات القاتمة لشهر يوليو المحللين إلى المراهنة على دخول ثاني أكبر اقتصاد في العالم فترة من الركود الطويل في النصف الثاني من العام وما بعده، بسبب صراعه مع أزمة تلو الأخرى، من الحرب التجارية إلى أزمة العقارات المطولة وثقة المستهلك الحذرة. وقد وصل معدل البطالة بين الشباب إلى مستوى قياسي بلغ 21,3% في يونيو/حزيران من العام الماضي، مما دفع الصين إلى وقف نشر المؤشر الذي تتم مراقبته عن كثب.

أخبار

بي.إم.دبليو تسحب 1,36 مليون سيارة في الصين

ذكرت هيئة تنظيم السوق الصينية، أول من أمس الجمعة، أن شركة بي.إم.دبليو الألمانية لتصنيع السيارات ومشروعها المشترك سيسحبان 1,36 مليون سيارة محلية الصنع أو استوردتها الصين، بسبب مخاطر محتملة في الوسادة

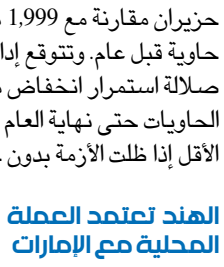

الهوائية التي تنتجها شركة تاكاتا. وأضافت الهيئة التي تعرف باسم «مصلحة الدولة لتنظيم السوق» في بيان أن عملية السحب تشمل سيارات تم تصنيعها في الفترة من 2003 إلى 2017 وستبدأ على الفور. وقالت الهيئة التنظيمية إن شركة بي.إم.دبليو بريليانس أوتوموتيف، وهي مشروع مشترك مقره في شمال شرقي الصين، ستسحب 598 ألفاً و496 سيارة مصنوعة في الصين، فيما ستسحب بي.إم.دبليو تشاينا أوتوموبيل تريدينغ 759 ألفاً و448 سيارة مستوردة.

انخفاض نشاط ميناء صلالة العُماني

أعلن ميناء صلالة العُماني انخفاض مناولة الحاويات 16% في النصف الأول من العام، مع استمرار تحويل مسار سفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح الأطول لتجنب الإبحار في البحر الأحمر، بسبب ما يشهده من هجمات بصواريخ وطائرات مسيّرة. وقالت شركة صلالة لخدمات الموانئ إن الميناء، وهو الأقرب إلى حدود السلطنة مع اليمن، سجل مناولة 1,679 مليون حاوية شحن في الأشهر الستة حتى 30 يونيو/ حزيران مقارنة مع 1,999 مليون حاوية قبل عام. وتتوقع إدارة ميناء صلالة استمرار انخفاض مناولة الحاويات حتى نهاية العام على الأقل إذا ظلت الأزمة بدون حل.

الهند تعتمد العملة المحلية مع الإمارات

أبلغ البنك المركزي الهندي البنوك التي تتعامل مع الإمارات بتسوية جزء على الأقل من مدفوعاتها التجارية باستخدام الروبية والدرهم مباشرة. ولم يحدد البنك هدفاً بعينه، لكنه طلب من البنوك إبلاغه بانتظام بحجم هذه المدفوعات. تأتي هذه الخطوة في إطار محاولات الهند لزيادة تسوية المعاملات التجارية بالروبية والحد من الاعتماد على الدولار.

تراجع عوائد سندات منطقة اليورو

تراجعت عوائد سندات منطقة اليورو قليلاً، أول من أمس الجمعة، بعد قفزة مدفوعة ببيانات أميركية في اليوم السابق، فيما يستعد المستثمرون لمزيد من التقلبات الأسبوع المقبل. وانخفض عائد السندات الألمانية لأجل عشر سنوات، وهو المعيار القياسي للكتلة، نقطتي أساس إلى 2,24%. وانخفض عائد السندات الإيطالية لأجل عشر سنوات نقطتي أساس أيضاً إلى 3,62%.

80 مليار دولار كلفة إعادة إعمار غزة

نيويورك ـ **العربي الجديد**

أكدت وكالة بلومبيرغ، أمس الجمعة، «تضرر أكثر من 70% من مساكن غزة إلى جانب المستشفيات والشركات»، بسبب الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في القطاع، فيما تقول وكالات الإغاثة إن معظم سكان القطاع البالغ عددهم 2,2 مليون نسمة قد نزحوا وتكدسوا في مساحة صغيرة من الأرض، معزولين إلى حد كبير عن المياه العذبة والغذاء، فضلاً عن الأدوية والصرف الصحي الأساسي. وتعتقد الوكالة الأميركية أن حجم الدمار الذي تسببت به آلة الاحتلال يعني أنه «مع استئناف محادثات وقف إطلاق النار الخميس (أول من أمس) في العاصمة القطرية الدوحة، فإن عملية إعادة إعمار غزة الموازية تجرى مناقشتها أيضاً على أعلى مستوى». في التفاصيل أنه حتى الآن، خلفت الغارات الجوية الإسرائيلية أكثر من 42 مليون طن من الحطام في جميع أنحاء القطاع، وفقاً للأمم المتحدة. وهذا الحطام يكفي لملء خط من الشاحنات القلابة الممتدة من نيويورك إلى سنغافورة. وقد تستغرق إزالة كل هذا سنوات وقد يكلف ما يصل إلى 700 مليون دولار. كما دمّر الاحتلال ما لا يقل عن نصف الأراضي الزراعية في القطاع، الأمر الذي أدى إلى انهيار القطاع الزراعي الذي سيستغرق التغلب عليه سنوات، وفقاً لمنظمة جذور الخيرية المحلية التي تتعاون مع منظمة أوكسفام.

وبحسب «بلومبيرغ»، فإن إعادة بناء غزة قد تكلف أكثر من 80 مليار دولار. وبالأخذ في الحسبان النفقات الخفية، مثل التأثير طويل الأجل لسوق العمل المدمرة بسبب الموت والإصابات والصدمات، «يمكنك إعادة بناء مبنى، ولكن كيف يمكنك إعادة بناء حياة مليون طفل؟»، تنقل «بلومبيرغ» تساؤلاً من دانييل إيغل، كبير الاقتصاديين في مؤسسة راند البحثية ومقرها كاليفورنيا. ليس واضحاً حتى الآن من سيدفع فاتورة إعادة الإعمار. فواقع الدمار مرعب. بهذا المعنى تنقل الوكالة الأميركية عن أستاذ تاريخ العمارة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، مارك جارزومبيك: «ما نراه في غزة هو شيء لم نشهده من قبل في تاريخ التحضر. إنه ليس مجرد تدمير البنية التحتية المادية، بل تدمير للمؤسسات الأساسية للحكم»، مضيفاً أن «تكلفة إعادة الإعمار ستكون باهظة، ويجب أن تكون مواقع البناء على هذا النطاق خالية من الناس، ما يخلق موجة أخرى من النزوح. غزة ستكافح لأجيال مع هذا».

قضية

الانقسام المالي اليمني

أزمات نقدية متواصلة ترهق الاقتصاد

انقسم اليمن خلال الحرب إلى ما يشبه الدولتين، حيث تخضع مناطق هيمنة الحوثيين إلى بنك مركزي ونظام نقدي ومعملة وسياسات مختلفة عن مناطق سيطرة الحكومة الشرعية

نعز ـ **فخر العزب**

لم تتسبّب الحرب التي يشهدها اليمن منذ عام 2015 بانقسام اليمن سياسياً وعسكرياً فقط بين الحكومة المعترف بها دولياً والتي تتخذ من عدن عاصمة لها، وجماعة الحوثيين التي تُسيطر على صنعاء وشمال اليمن، بل امتد الانقسام إلى القطاع المالي والاقتصادي الذي شهد انقساماً أيضاً ألقى بآثاره السلبية على السكان. وتظهر ملامح هذا الانقسام من خلال وجود بنكين مركزيين أحدهما في صنعاء تابع للحوثيين، والآخر في عدن تابع للحكومة المعترف بها دولياً، بالإضافة إلى تعامل مناطق الحوثيين بالعملة القديمة وتعامل مناطق الحكومة المعترف بها دولياً بالعملة الجديدة المطبوعة منذ 2016، وهو ما تسبب بسعري صرف للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، إذ إن سعر صرف الدولار في مناطق الحوثيين يساوي 535 ريالاً، فيما يبلغ في مناطق الحكومة الشرعية 1900 ريال. وفي إطار مشاورات السلام القائمة برعاية أممية والتي يرعاها المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ يبرز الملفّ الاقتصادي كأهم الملفات في الأزمة اليمنية، حيث يسعى المبعوث الأممي لوضع حلول من شأنها توحيد البنك المركزي الإيرادات وسعر صرف العملة. وقال المستشار المالي عبد الغني الصبري لـ«العربي الجديد» إنّ سلطة الحوثيين فرضت استقلالية العملة القديمة ورفعت قيمتها عن الطبيعة الجديدة، ورفعتها بالقوة مقابل العملات الأجنبية، ضاربة بنظريات العرض والطلب عرض الحائط، كما أن ثبات العملة يرجع إلى زيادة المعروض، منها الناجم عن وصول جميع التحويلات الخارجية لليمن كاملاً إليها، ومن ضمنها تحويلات المغتربين والمنظمات الدولية العاملة في اليمن، وكذلك شراء عملة الحكومة الشرعية الأجنبية وعملة المواطنين التي يحصلون عليها من تحويلات المغتربين عن طريق فروعها في مناطق الشرعية وإرسالها إلى صنعاء. ولفت إلى أن هذا المعروض الزائد من النقد الأجنبي لدى الحكومة الحوثي لم يوجه إلى تغطية أية نفقات حكومية، سواء في الداخل أو الخارج، فرواتب الموظفين الحكوميين ونفقات الجهات الحكومية الخدمية والجيش والأمن والجميع شبه متوقفة إلا الذرر اليسير». وأضاف المستشار المالي أن انخفاض سعر العملة في مناطق الشرعية مقابل العملة الأجنبية أقرب ما يكون إلى أنه خاضع لنظرية العرض والطلب الناجم عن قلة المعروض من العملة الأجنبية بسبب التدهور الأمني وشح الموارد المالية والاقتصادية للموازنة العامة للدولة الشرعية، وتوقف أهم مواردها: النفط والغاز، مع بقاء صرف النفقات العامة للجهات الحكومية والجيش والأمن».

موظف في البنك المركزي في صنعاء، 23 يوليو 2021 (محمد حويس/ فرانس برس)

بدوره، شرح الخبير الاقتصادي ضيف الله سلطان لـ«العربي الجديد» أن «هناك أسباباً عدة تقف وراء الانقسام المالي والمصرفي في اليمن، وفي مقدمتها الانقسام السياسي، ويضاف إلى الأزمة توقف صادرات الغاز والنفط وتراجع تدفق النقد الأجنبي وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 50 في المائة». وأضاف الخبير الاقتصادي أن من ضمن أسباب الانقسام المالي والمصرفي نقل إدارة البنك المركزي من صنعاء إلى عدن في 2016، وقيام إدارة البنك بطباعة كمية كبيرة من النقود من دون احتياطي نقدي، وكذلك توقف تصدير النفط والغاز مع زيادة في النفقات، وخاصة رواتب المسؤولين في الخارج التي تصرف بالعملة الصعبة، إذ يُصرف أكثر من نصف مليار دولار كرواتب للمسؤولين». وأكد الخبير الاقتصادي أن ما زاد من الانقسام هو إصدار الحوثيين قانوناً يحظر التعاملات الربوية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم في 2023 وأدى هذا القانون إلى شل عمليات البنوك التجارية والإسلامية ومؤسّسات التمويل الأصغر، حيث هزّ ثقة المودعين والمقترضين في النظام المصرفي، ودفع عدداً من البنوك إلى الإفلاس، ليقوم الحوثيون بعدها بإصدار عملة معدنية جديدة فئة 100 ريال وهو ما ساهم بزيادة الانقسام». ورأى المحلل الاقتصادي وحيد الفودعي في حديثه لـ«العربي الجديد» أن توحيد سعر الصرف يتطلب تنسيقاً وثيقاً بين البنكين المركزيين في عدن وصنعاء، بما في ذلك توحيد السياسات النقدية والمالية، ويجب القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة لتحسين الوضع المالي العام، بما في ذلك تعزيز الثقة في العملة المحلية وتحسين بيئة الأعمال».

> توقف الصادرات النفطية اليمنية يزيد من حدة المشكلات

وأضاف المحلل الاقتصادي أن استقرار الوضع الأمني والسياسي يعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق توحيد سعر الصرف، إذ إن الاستقرار يعزز الثقة الاقتصادية ويقلل من المخاطر، ويمكن أن يلعب الدعم الدولي دوراً مهماً في توحيد سعر الصرف من خلال تقديم مساعدات مالية وفنية لدعم الاقتصاد وتعزيز استقرار العملة». وأشار المحلل الاقتصادي إلى أنه من الصعب تحديد سعر صرف دقيق في حال توحيد العملة بسبب العديد من العوامل المتغيرة والمؤثرة، حيث سيخضع السعر لعوامل العرض والطلب، لكن يمكن تقدير سعر الصرف الموحد على أساس المعطيات الحالية، حيث قد يتراوح السعر بين 1000 إلى 1200 ريال يمني مقابل الدولار الأميركي، مع مراعاة التحسينات المحتملة في السياسات النقدية والاقتصادية بعد التوحيد».

ليبيا

تراجع إنتاج النفط إلى 900 ألف برميل يومياً

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أفادت مصادر مسؤولة في المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا «العربي الجديد» بأن إنتاج البلاد من النفط انخفض الخميس إلى 900 ألف برميل يوميًا، بسبب أعمال الصيانة في خط الأنابيب الذي يضخ النفط من حقل «الواحة» إلى ميناء «السدرة» وتوقف حقل حقل الشرارة النفطي بشكل كامل، هما السبب الرئيس لهذا التراجع. وقالت شركة الواحة الليبية للنفط الجمعة إن أعمال الصيانة اكتملت واستؤنفت التدفقات. واستقر الإنتاج النفطي في ليبيا عند مستوى 1,2 مليون برميل يوميًا حتى شهر يوليو/ تموز الماضي. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط بداية العام الجاري خططًا لتعزيز الإنتاج إلى 1,5 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2025، وإلى مليوني برميل بحلول عام 2027.

وأعلنت إدارة الإعلام بشركة الواحة الخميس انخفاض إنتاج الشركة بنحو 115 ألف برميل يوميًا بسبب أعمال الصيانة في خط الأنابيب الذي يضخ النفط من حقل «الواحة» إلى ميناء «السدرة»، والتي تستغرق 48 ساعة لإصلاحها. وأشارت الشركة إلى أن الطاقة الإنتاجية تبلغ نحو 300 ألف برميل يوميًا يتم تصديرها عبر الميناء. و«الواحة» هي شركة مشتركة بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة «كونوكو فيليبس» الأميركية وشركة «توتال» الفرنسية، وتعد ثاني أكبر الشركات العاملة في مجال استكشافات النفط في ليبيا.

وفي الخامس من أغسطس/ آب الجاري، توقف حقل الشرارة عن الإنتاج بشكل كامل، ويعد حقل الشرارة من أكبر مناطق إنتاج النفط في ليبيا، بقدرة إنتاجية تبلغ نحو 300 ألف برميل يوميًا. وقد تم استهداف الحقل بشكل متكرر لأسباب سياسية

> استقر إنتاج النفط عند 1,2 مليون برميل يومياً حتى يوليو

متنوعة ومطالب من محتجين محليين. وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط حالة القوة القاهرة على حقل الشرارة النفطي بسبب الظروف التي تؤثر على إنتاج النفط الخام في الحقل. وأوضحت المؤسسة في بيان لها أن هذه الظروف خارجة عن سيطرتها. وتمتلك ليبيا أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في أفريقيا، حيث تبلغ 48,4 مليار برميل. ويعد قطاع الهيدروكربونات العمود الفقري للاقتصاد الليبي، إذ توفر صادرات النفط أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية وأكثر من 95% من عائدات التصدير. ويُعتبر حقل الشرارة النفطي، حسب موقع «أويل برايس» الأميركي، هدفًا منتظمًا للفصائل السياسية والعسكرية المتنافسة في ليبيا، التي تواجه صعوبات في استغلال كامل ثروتها النفطية بسبب الوضع السياسي المعقد. ويدار حقل الشرارة من قبل شركة أكاكوس، التي تتوزع أسهمها بين المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، وشركة ريبسول الإسبانية، وشركة توتال الفرنسية، وشركة أو إم في النمساوية.

سورية

هبوط الإنتاج يدفع إلى استيراد القطن

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

يرى المدير السابق للمؤسسة العامة السورية للصناعات النسيجية سمير رمان أن خسارة سورية القطن «دليل فاضح على سوء الإدارة وضبابية التخطيط»، لأن سورية وصلت، في تسعينيات القرن الماضي، إلى إنتاج أكثر من مليون طن من القطن، بل وصل نسيجها بتلك الفترة إلى الدول العربية والأوروبية و«رفعت علينا مصر وبعض الدول الأوروبية شكاوى بأننا نغرق أسواقها بالنسيج السوري»، ولكن، خلال السنوات الأخيرة، تراجع إنتاج القطن ومعه النسيج حتى باتت سورية بلداً مستورداً. ويضيف مدير المؤسسة الحكومية سابقاً، خلال تصريح لـ«العربي الجديد»، أن تدمير زراعة القطن وصناعته وكذا منشآت النسيج، الحكومية خاصة، يعد كارثة بالنسبة للاقتصاد السوري، إذ كانت تشغل صناعة الغزل والنسيج نحو 20 في المائة من اليد العاملة بسورية وتصدر الغزول السورية إلى أكثر من 30 دولة، وقد كانت تنتج خيوطاً محلوجة بأكثر من 250 ألف طن.

وبلغت حصة المنشآت الحكومية التابعة لمؤسسة الصناعات النسيجية (27 منشأة) أكثر من 180 ألف طن، ولكن اليوم، لا تزيد كمية الخيوط المنتجة عن الاقطان المحلية عن 15 ألف طن، ما يعني ضرورة البحث عن مصادر لما تبقى من معامل النسيج والألبسة داخل سورية.

وتراجع إنتاج القطن بسورية من 717 ألف طن عام 2011 إلى 14 ألف طن العام الماضي، بحسب صحيفة تشرين اليوم، والتي حذرت من الأزمة التي يعاني منها هذا «القطاع الحيوي». وفيما تبرر السلطات تراجع الإنتاج بأزمة المياه، علقت المهندسة السورية بتول أحمد قائلة: «صحيح إن القطن شره جداً للمياه، وكذا الشمندر السكري، ولكن هذا لا يدفع لقتل أهم الزراعات السورية وتعريض البلاد للندرة والاستيراد، خاصة بعد تأسيس بنية صناعية عريضة لصناعة الحلج والغزل والنسيج، ففي سورية كانت هناك 11 منشأة للغزل والنسيج حكومية، ومئات المنشآت الخاصة، الأمر الذي وضع سورية، لعقدين، بمقدمة الدول المصدرة للنسيج والأقمشة والألبسة». وأشارت المهندسة أحمد لـ«العربي الجديد» إلى أن الكثير من المياه الجارية لا يستفاد منها، إن كان في ريف دمشق أو الجزيرة السورية أو حتى سهل الغاب بحماة. ولفتت المهندسة السورية إلى أن زراعات استراتيجية كهذه، عادة وفي معظم دول العالم، تلقى دعماً مالياً مباشراً، سواء من خلال البذور أو الأسمدة أو حتى شراء المحاصيل بأسعار مرتفعة، لأن تكاليف الاستيراد وقتل الزراعة والصناعات المرتبطة بها تعود بالخسائر على الدولة أكثر بكثير مما لو دعمت الفلاحين.

مزارعة قطن في تل أبيض، 9 أكتوبر 2022 (بكير قاسم/ الأناضول)

تقرير

تبدي الدول الأوروبية حماسة كبيرة لأنبوب «ساوث كوريدور 2»، الذي سينقل إليها الهيدروجين الأخضر الجزائري، وذلك كمصدر طاقة نظيفة تقلل من التبعية للغاز الروسي، فيما تبرز بعض التحديات المرتبطة بضعف الطلب الدولي على الهيدروجين الأخضر

أنبوب الهيدروجين الجزائري

شريان طاقة لأوروبا بعد أزمة الغاز الروسي

الجزائر ـ **سعيد بن أعمر**

يتجه مسؤولو الدول الأوروبية في كل مناسبة نحو الجزائر، لترويج مشروع «ساوث كوريدور 2»، وهو خط أنابيب نقل الهيدروجين الأخضر الجزائري عبر البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا، باعتباره شريان تأمين احتياجاتها من الطاقة النظيفة، والخروج من التبعية لمصادر الطاقة الأخرى، لا سيما عقب ما خلّفته تجربة أزمة الغاز الروسي من فوضى في الأروقة الأوروبية.

واعتبر المدير العام لمجمع الطاقات الخضراء الجزائرية، البروفيسور يابسي بوخالفة، أن توافد المجموعات الأوروبية إلى الجزائر، وفي مقدمتها الألمانية والإيطالية، أمر طبيعي، بالنظر إلى أهمية مشروع «ساوث كوريدور 2». وقال المتحدث لـ«العربي الجديد» إنّ هذا المشروع واحد من بين خمسة مشروعات كبرى تطمح أوروبا إلى تجسيدها حالياً، في إطار سعيها لتحقيق أمنها الطاقي، خاصة الطاقات النظيفة منها، وعلى رأسها الهيدروجين الأخضر، للخروج من التبعية للغاز الروسي، وتفادي الوقوع في تبعية جديدة لبلدان أخرى. أوضح البروفيسور بوخالفة أنّ المشروع، من وجهة النظر الجزائرية، يكمل مجموعة المشروعات والشراكات مع دول الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، ضمن مساعي توسيع نطاق الاتفاقيات الطويلة الأجل لتزويد بلدان الطرف الشمالي للمتوسط بالغاز عبر خطوط الأنابيب العابرة للبحر، إذ تأتي الجزائر في المركز الثاني بعد النرويج متقدمة على إمدادات الغاز الروسي بمتوسط 92 مليون متر مكعب يومياً، بحسب الأرقام المسجلة في سنة 2023.

تقاسم المخاطر والتكاليف

يشرح بوخالفة أن «توسيع دائرة التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، تترجم من خلال توفير الهيدروجين الأخضر لأوروبا، بقدرة إجمالية تصل إلى أربعة ملايين طن سنوياً»، مضيفاً أن «امتلاك الجزائر قدرات الإنتاجية كبيرة، يجعلها في أول الخيارات بالنسبة للطرف الأوروبي، خاصة في إطار الشراكة مع إيطاليا وإسبانيا، حيث توفر الجزائر كميات كبيرة من الغاز لهذين البلدين، وبالتالي فإنّ الانتقال من صادرات الغاز الطبيعي نحو الهيدروجين الأخضر خطوة منطقية».

وقال البروفيسور بوخالفة إنّ «المشكل الأساسي هو ضيق سوق الهيدروجين الأخضر، ما قد يشكل عائقاً في وجه الاستثمارات الكبيرة في هذا الميدان، الأمر الذي يدعم التوجّهات التي تتبنّاها السلطات الجزائرية، وإصرارها على المضي في شراكة تتضمن تقاسم المخاطر والتكاليف».

وأوضح أنّ المشروع يمتد من الجهة الأوروبية على مسافة 3300 كلم، بالإضافة إلى ما يتراوح بين 500 إلى 900 كلم في أراضي شمال أفريقيا بين الجزائر وتونس، وتقدّر تكلفة المشروع حسب المعلومات المتداولة بما بين 5,2 و5,9 مليارات يورو. وأضاف «عند تجسيده سيكون واحداً من المشروعات الكبرى في أوروبا، بقدرات تصل إلى أربعة ملايين طن سنوياً، بالمقارنة مع مشروعات أخرى ذات قدرات متواضعة، مقررة بين إسبانيا والبرتغال وفرنسا، وكذلك في شمال أو شرق أوروبا».

> تحرص السلطات الجزائرية على مبدأ تقاسم المخاطر والتكاليف

> يهدف المشروع إلى توفير إمدادات بأربعة ملايين طن سنوياً

12

مليون يورو هي ميزانية برنامج «طاقتي» وهي المبادرة الجزائرية الألمانية المشتركة في سنة 2023، لتطوير الطاقات المتجددة واستعمال تكنولوجيات الهيدروجين الأخضر في الجزائر.

خلال تطرقه إلى حجم الطلب الأوروبي على الهيدروجين الأخضر، توقع المسؤول الجزائري ارتفاع الاحتياجات، لا سيما في ظل ترقب دخول الرسوم الجديدة على الكربون حيز التطبيق في أوروبا، بداية من أول يناير/ كانون الثاني 2026.

وعلى الرغم من أنه أشار إلى عدم توفر أرقام رسمية بالنسبة للطلب المحلي، إلا أنه ذكر أنه كبير، لتغطية احتياجات مصانع الأمونيا والميثانول المتركزة في منطقة أرزيو (غرب)، وتعويض الهيدروجين المستخرج من الغاز الطبيعي حالياً، وتوفير هذا الأخير للتصدير، بالإضافة إلى تغطية الطلب مصانع إنتاج الحديد والصلب وفي مقدمتها مصنع توسيالي الجزائر في منطقة بطيوة في وهران (شمال غربي) والشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب بمنطقة بلارة (ولاية جيجل شرقي البلاد).

تعويض الغاز الروسي

أكد الخبير في شؤون الطاقة، أحمد طرطار، أهمية مشروع الممر الجنوبي لنقل الهيدروجين أو «ساوث كوريدور 2»، للطرفين، ولأوروبا بصفة أكبر، في ظل استفحال أزمات الطاقة التي استمرت عقب تراجع الإمدادات من الغاز الروسي.

وقال المتحدث، لـ«العربي الجديد»، إنّ المشروع الذي يمتد على طول بأكثر من 3300 كلم ويربط بين خمس دول هي الجزائر وتونس وإيطاليا والنمسا وألمانيا، يستفيد من بنية تحتية مهمة، وفرتها الجزائر لنقل الغاز منها في اتجاه أوروبا، وبالتالي فإنّ تكاليف إنجازه مرشحة للانخفاض بالمقارنة مع مشروعات مماثلة. وذكر بالخصوص أنبوب «ترانسميد» المار عبر تونس في اتجاه إيطاليا ليصل إلى سلوفينيا، بالإضافة إلى الأنبوب الجديد الرابط بين مدينة الطارف الجزائرية (شرق) وصقلية الإيطالية، وهو المشروع المرفق بخط كهربائي.

يهدف المشروع الجديد، حسب الخبير، إلى توفير الطاقات المتجددة باتجاه أوروبا، لا سيما الهيدروجين الأخضر، بطاقة تصل إلى أربعة ملايين طن سنوياً في أفاق 2030، في انتظار أن تترجم الاتفاقيات وتجسد المفاوضات بين البلدين، على غرار تلك التي أشرف عليها وزير الاقتصاد وحماية البيئة الألماني روبرت هابيك، خلال زيارته إلى الجزائر السنة الماضية، حيث وقع الطرفان العديد من الاتفاقيات للانطلاق في خطة عمل بين البلدين، تجسدها فرق تقنية بين سوناطراك الجزائرية والشركات الألمانية المعنية.

قال طرطار إنّ هذه الخطة تبدأ بإنجاز مشروع تجريبي لإنتاج الهدروجين بمنطقة أرزيو بسعة 50 ميغاواط وبتمويل ألماني بحدود 20 مليون يورو، على أن يتبع لاحقاً بمشاريع أخرى، وأشار إلى إبداء إيطاليا استعدادها المطلق لتغطيات احتياجاتها من الهيدروجين الأخضر وبعض المنتجات الطاقوية الأخرى كالأمونيا والكهرباء والغاز من الجزائر.

حاجة أوروبية

وذكر طرطار، في سياق تعليله، اتفاقيات ثنائية بين البلدين (الجزائر وألمانيا)، فضلاً عن الاتفاقيات الموقعة مع دول أخرى من الاتحاد الأوروبي، لا سيما بعد زيارة الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية جوزيب بوريل إلى الجزائر، حين نقل رغبة أعضاء الاتحاد التعاون في هذا المجال، وتحقيق مجموعة من الأهداف، على أن تتكفل الأطراف الأوروبية حسب بوريل بالتمويل اللازم وتوفير التكنولوجيا اللازمة للمشروع.

واعد الخبير ضرورة عمل جميع الأطراف، في إطار تقاسم مخاطر الاستثمار وفق صيغة «رابح/رابح» خلال تحقيق هذا المشروع، خاصة أن مصداقية الجزائر تؤكد على أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها، خاصة أن اللبنة الأولى لتجسيد المشروع متوفرة، وهي أنابيب نقل الغاز العابرة للبحر الأبيض المتوسط، في وقت تؤكد فيه تصريحات المسؤولين الألمان جدية وأهمية هذا المشروع بالنسبة لهم.

«ورقة الطريف» لتطوير الإنتاج

على الرغم من تمسكها بمقاربة شراكة تقوم على تفعيل دور الطرف الأوروبي في تحمل نصيب من مخاطر الاستثمار وتقاسم التكاليف، إلا أنّ الجزائر ممثلة في وزارة الطاقة والمناجم لم توصد الباب نهائياً أمام الشركاء، حيث باشرت في إطار برنامجها بإطلاق مجموعة من المبادرات، الأمر الذي استجابت له مع بلدان الاتحاد الأوروبي. وتكرّست، تبعاً لذلك، ورقة الطريق الجزائرية لتطوير الهيدروجين الأخضر جزءاً مهماً للتعاون، على غرار إطلاق برنامج «طاقتي». وتهدف المبادرة إلى تحديد المواقع المحتملة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وتحليل سلسلة القيمة، ودعم تطوير إطار تنظيمي لإنتاج هذا النوع من الطاقة، بالإضافة إلى نقل المعرفة في المجالات التقنية، كما تتضمن اتفاقية تمويل المشاريع التجريبية وشبه الصناعية، من خلال منحة بقيمة 20 مليون يورو بالتعاون مع البنك الألماني «كاي إف دابليو». وتتضمن الشراكة أيضاً مع الوكالة الهولندية المتخصصة في البحث العلمي «تي إن أو» إنجاز دراسة خرائط للهيدروجين الأخضر في الجزائر، تضاف إلى مبادرة فريق أوروبا الخاصة ببرنامج دعم الانتقال الطاقوي وتطوير الهيدروجين الأخضر في الجزائر بمبلغ 18 مليون يورو.

اهتمام بالهيدروجين الأخضر في معرض لشبونة للطاقة 27 مايو 2024 (Getty)